تحولات الوجداني الداخلي

آمال أبو خديجة

الحب حاجة أساسية للإنسان فطر الله الإنسان ليميل للإشباع إليها من محيطه لتمده بطاقة التفاعل والانتماء والإحساس بمشاعر الإنسانية المميزة له عن غيره من المخلوقات، يبدأ الإنسان بالبحث عن الحب وإشباع فطرته منذ يومه الأول للحياة، فالطفل يصرخ صرخة الميلاد لفراقه رحم السكينة والانسجام مع والدته والالتصاق بها ليبدأ البحث عن إشباع أوسع لفطرة الحب من والديه وأسرته ليستمد حنانهم وعطفهم لينمو سليماً سوياً معافى لمجتمعه، فيوضع الطفل منذ لحظة ميلاده الأولى على صدر والدته ليلتصق بها ويسمع دقات قلبها ويطمئن إليها ويشعر بمحبتها وحنانها، وإن فقد الطفل وحُرم ذلك الحب والحنان دون وجود من يُعوضه سينمو مضطرباً منحرفاً يفتقد لمشاعر التفاعل الإنساني والانتماء للآخرين، وبعض الدراسات العلمية أثبتت أن الطفل الذي يُحرم الحب والحنان والالتصاق بجسد والدته ينتهي به المطاف إلى الوفاة .

الحب الشعور الذي يتفاعل به الإنسان مع أشياء يجد فيها إشباعاً لمشاعر السعادة والطمأنينة والحب للحياة والإقبال عليها، ويصاب الإنسان بالضيق والحزن إن حُرم أو لم يستطع أن يتفاعل مع ماُيحب ليكون بجواره أو يتمتع برؤيته ومشاركته، فكلما زاد تقدير الإنسان للشيء الذي يُحبه وتميل نفسه إليه لتحقيق الراحة والسعادة كلما زاد حبه وتعلقه به، وإن زاد عن حده في تعلقه حتى لا يقدر على فراقه عندها يُسمى عشقاً وهو ما يقال أنه يقتل صاحبة ويدمر ذاته إن فُقد وحرم منه .

فالحب حاجة يجب أن يتم إشباعها للإنسان كما تُشبع أي حاجة ضرورية أخرى، ويجب أن تقدم بالتوازن دون تقصير أو إفراط لأن لنقصان الشيء أثراً على صاحبه كما أن لزيادته أيضاً، فالإنسان إن أحب لا بد أن يحب بحكمة وروية دون مزيد من الانفعال والتعاطف حتى لا ينحرف شعوره عن هدفه فيصاب بالاضطراب والألم والمعاناة التي يُصعب علاجها .

والحب يبدأ منذ بداية حياة الإنسان فلولا حبه للحياة والبقاء ما سعى للبحث عن مقومات وجوده وتطور نموه وتحضره، يتفاعل الإنسان مع بيئته بالتواصل بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات ووجوده داخل الجماعة .

والحب يبدأ بحب الإنسان لذاته دون أن ينحرف للأنانية، يحبها كما هي ويبحث عن مكنوناتها ويطور مهاراتها ويعزز تقديرها ويسعى للمحافظة عليها بكل الجوانب الجسدية والروحية والنفسية، والحب يبدأ بحب الآخرين باجتماع زوجين شرعيين يسعيان لبناء وتشكيل أسرة صالحة سعيدة من خلال ما يمارسانه من أخلاق وقيم وتعاملات مشتركة فيما بينهما فتحقق السكينة والمودة والمشاركة بينهما مما ينعكس على أسلوبهما في تربية أبنائهما فيكونا صالحين في صناعتهما أفرادا صالحين أسوياء للمجتمع.

كاريكاتير أعجبني

عام ١٤٣٧هـ.. عام المعرفة

أ. د. بكر بن عمر العمري

يبدأ عام هجري جديد ونحن نأمل في أن نعمل جميعاً في هذا العام بهمة اكبر وفقا لخطط قابلة للتنفيذ من اجل ان نحقق آمالنا واحلامنا وتحويل الاحلام الى وقائع ليست مستحيلة بكل ما نحتاجه لتنفيذ ذلك هو الخبرة والالتزام والعمل والثقة في الاداء.

يمكن القول ان وزارة التعليم وجهودها في وضع سياسات لتطور التعليم كخطوة هامة على طريق التقدم العلمي السليم ولقد لمسنا في انجازاتها في العام المنصرم (١٤٣٦) يتقدم مفهوم التعليم عن بعد في مدارس جيزان ونجران ففتح الابواب امام اجيالنا النظر الى العالم من حولنا بفهم وتجرد.

لذلك وفي ضوء ذلك فإن سياستها لتطور التعليم في جميع مراحله مع بداية العام الجديد (١٤٣٧ هـ) هو جعله عام التحرك نحو مجتمع (المعرفة) وذلك عن طريق اقرارها لاستخدام التكنولوجيا في سياسة التدريس بتوزيع (اللاتوب) في الفصول المدرسية لكي يمكن للطلاب من استخدامه لنشر المعرفة العلمية الحقيقية.

إن هذه الخطوة في استراتيجية تطوير التعليم يجعل عام (١٤٣٧هـ) عام المعرفة باستخدام كل وسائل التقنية العلمية وجعلها متاحة للطلاب في جميع المراحل التعليمية وذلك تأكيدا لاهمية تنمية المواهب والقدرات لدى طلابنا لارتياد مجتمع المعرفة في مدارسهم وجامعاتهم.

اذن فمجتمع المعرفة او المعلومات ضرورة تعليمية لانه يكفل لطلابنا ارتفاع مستواهم في الاداء العلمي ومن خلال مخرجات هذا النموذج التعليمي يتم اعداد الطلاب المبدعين والريادة التي تتطلبها مسيرة التقدم والتغير والانتقال من مسيرة النظام التقليدي الراكد القائم على الحفظ والصم فالنموذج الجديد ينقب عن العقول بدلا من الدروس الخصوصية.

ولان التعليم قضية امن وطني وليس قضية كل كل بيت لان التعليم الجيد هو الجسر القوي للعبور الى المستقبل وذلك بتعليم طلابنا بأحدث طريقة في العالم مثل ما حدث في سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وتشيلي وغيرها من الدول حيث تجاربها نماذج يحتذى بها الدول المتقدمة، مما يتطلب من وزارة المعارف الانطلاق نحو رؤية حديثة ومتطورة لانه آن الاوان في ظل المتغيرات العلمية والسرعة الفائقة التي تحققها المنظومات التعليمية حول العالم في تطوير مسيرة العلم في كل مناحي الحياة وذلك بالتنقيب عن العقول بدلا من ماراثون الدروس الخصوصية ومحاربة اباطرتها.

وفي تناغم تام مع هذا التوجه لتطوير التعليم ليؤكد ان الشباب السعودي هم ثروة المملكة وكنزها الاصيل مما يتطلب مع العام الجديد وضع دعائم مجتمع المعرفة في مدارسنا وجامعاتنا لصقل الطاقات الشبابية الهائلة التي هي اساس التقدم والتي يهيء اقامة مجتمع المعرفة في منظومتنا التعليمية واستمراره استثمارا فاعلا من اجل الدخول في سوق المنافسة التعليمية العالمية.

ولكي تتضح الصورة فنأمل ان نلمس مع العام الجديد سياسات تطويرية تهدف الى اقامة المجتمع المعرفي في المدرسي وهو انجاز متميز لعدة خصائص، اولى هذه الخصائص انه مجتمع ٥٠عالمي) بكل ما تحمله الكلمة من معنى وبكل ما تنطوي عليه من ايجابيات وسلبيات.

اما الخصيصة الثانية ان مجتمع المعرفة مجتمع (علمي تقني) قام اساسا على تقنيات متقدمة مكنت الانسان من التعامل مع البيانات الصامتة وتحويلها الى معلومات ذات قيمة في اعداد الطالب المبدع والمبتكر وتبرز الخصيصة الثالثة ان مجتمع المعرفة يعتمد اساسا على (المحتوى المعرفي اللرقمي)، اما الخصيصة الرابعة لمجتمع المعرفة بانه مجتمع (تحليلي) او (افتراضي) اكثر منه مجتمعا للحفظ والدروس الخصوصية.

إن هذه التصورات التي اطرحها مع العام الجديد لاقامة مجتمع معرفي للعام الجديد (١٤٣٧هـ) سيعمل باذن الله بالارتقاء بمستوى العملية التعليمية ورفع كفاءة ومهارات القائمين على جيل عام (١٤٣٧) عام المعرفة سيعمل – باذن الله – في اعداد جيل من الشباب القادر على المنافسة والتميز على المستوى العالمي.

خلاصة القول ان اقامة مجتمع المعرفة في عام (١٤٣٧) سيساعدنا في تطوير شبابنا وتقدمهم الى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات في فصولهم وذلك يعني بصورة دقيقة وواضحة لذلك تقول منظمة التنمية البشرية الدولية ان من اهم معالم مجتمع المعرفة تنظيم جودة التعليم بحيث يكون ما يتم تقديمه لطلابنا في جتمع المعرفة مواكبا لايقاع العصر وروحه لا ان يأخذهم في مجاهل الماضي واخطائه.. وهذا فان جودة التعليم التي سيحققها مجتمع المعرفة في اكتشاف العقول بشكل تلقائي وتطبيقي لطلابنا منذ بداية رحلتهم التعليمية حتى في مرحلة الحضانة والمعلمة واقول بكل صراحة ووضوح ان ما ورد في التقارير الدولية للتنمية البشرية كان المرشد والعامل الحاسم للتخلي عن كل المناهج التقليدية التي اعتمدت على النقل واهملت العقل.

وأخيرا اقول ان عام (١٤٣٧هـ) سيكون عام المعرفة لما تبذله وزارة التعليم من جهود جبارة في توير التعليم وانها عملية مستمرة لا تتوقف ابدا لذلك فان اقامة (مجتمع المعرفة) في عام (١٤٣٧) ليؤكد امانا بأن المعرفة بوضعها ميزة بشرية هو مشروع يمهد الطريق امام طلابنا توسيع خياراتهم المستقبلية بالتنمية الشاملة والمستدامة بجوانبها المتعددة. لذلك لنا ان نؤكد ونأمل ونتوقع لعام (١٤٣٧هـ) ان يكون عام المعرفة ليؤدي الى مزيد من التطور في مسيرتنا التعليمية وان يخرج طلابنا اكثر ابداعا وتميزا.

وكل عام وانت بخير.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

ما بين السطور.. متغيرات

حصة العوضي

نحن نتغير، كل شيء حولنا يتغير، الأشجار تنمو وتثمر وتعطي دون مقابل، الطيور ترحل وتغادر لتعود مرة أخرى وفي نفس المكان، دون دعوة، ودون انتظار منا.

الرياح تتقلب يوما بعد يوم، تتنقل حاملة معها السحب والأمطار والغبار، وكل ما تنتظره الأرض والأشجار.

ونحن أيضا، نحن البشر، لا شيء يمكنه أن يوقف تلك التغيرات التي تطرأ علينا بسبب العوامل المختلفة.

عوامل داخلية، تخرج من أعماقنا حاملة معها بذور النمو، وربما السعادة التي تتأرجح في دواخلنا، ما بين النور وبين العتمة، حتى نعتقد بأننا لا نرى إلا نصف الكأس الفارغ .

عوامل تجعلنا نمتلئ سعادة وفرحا في لحظات ما، حين ترتفع لدينا بعض المتغيرات الداخلية في الهرمونات والأعصاب، لا نستطيع تفسيرها، ولا الحيلولة دون تغيرها إلى النقيض، ربما في غمضة عين .

لسنا نمتلك أزرارا أو أجهزة للتحكم، كي نتحكم في المتغيرات التي تحدث في دواخلنا، رغم أننا أصبحنا في هذا الزمن الحافل بالتكنولوجيا، وبثقافة الأزرار والريموت كونترول، بحاجة ماسة لتلك الأزرار التي تساعدنا على تغيير وجهتنا العاطفية، وأمزجتنا المتقلبة، ما بين نار وحيرة، وابتسامة صغيرة .

تمر علينا أيام نشعر أننا فوق السحاب، بعيدا عن كل هموم العالم، قريبين جدا من النجوم، ومن الحياة التي يتمناها أي إنسان على هذه الأرض، فقط هي ساعات من الحياة، لا نعرف كيف تأتي، ولا نعرف كيف نمسك بها، ونقيدها لتظل إلى جوارنا وفي أعماقنا مدى العمر.

لكن، تلك الساعة الرملية يجب أن تقلب إلى الجهة الأخرى، ما كان قبل لحظة نورا وحبورا وملايين من النجوم المضيئة والباسمة، تم نسفه واختراقه في لحظة من لحظات الزمن، ربما بصاعقة قوية من الخارج أو الداخل، ربما بتغير مسار الرياح والطقس والقمر، لكننا في تلك اللحظات تنقلب كل موازين الفرح لدينا، تنقلب كل اتجاهات الرياح، لتصبح كلها ضاغطة، قاتمة، كئيبة، تحمل في جنباتها غضب الأمواج، وهيجان النفوس المليئة بالسقم والألم .

ربما لا يحتاج الأمر إلى تغيير أي محطة فضائية، لينتقل الفرح إلى حزن بغمضة عين واحدة، ربما لا يحتاج الأمر للدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي، أو حتى الرد على جهاز الهاتف، لتنقلب كل الموازين، ولتتحول تلك الغيوم النابضة بالخير والأمل، إلى سحائب من الغضب والصواعق والإعصار.

إذا ما هي الحلول ..؟ لنحافظ على هذه الدرجة من ميزان الفرح والسعادة، لنبقي رقم القراءة دائما هو الأعلى في مراتب الأمل والبهجة، لنعلن للآخرين عن دفقات النور التي تملأ أعماقنا من الرأس وحتى النخاع ..؟

متغيرات، وتحولات لا يمكننا التدخل فيها، بعض الكلمات أحيانا تكون سهاما قاتلة، تتحول بمضي الزمن إلى سموم يتجرعها الفرد منا دون إدراك، حتى تمتص كل الأجزاء المضيئة في دواخلنا.

بعض الكلمات، قد تكون دواء شافيا لعلل مزمنة، لم يتمكن الأطباء من إيجاد البلسم الشافي لها، رغم تجاوزها الحدود الزمانية والمكانية لامتدادها على مستوى الأجساد البائسة، لكن، كل ذلك الجهد، وذلك العناء، وتلك الحروف التي ترقص في مخيلاتنا، لتكون لنا الترياق الشافي والمداوي لكل ويلات الزمان، هي أيضا ليست باقية . إنها زائلة، تماما مثلنا نحن البشر، مثل ذلك السحاب الذي يمر فوقنا دون مطر ودون نماء .. كلها زائلة، إلا وجهه هو الحي القيوم، تبارك اسم الله.

انتفاضة لأهداف وطنية واضحة ومحددة

د.إبراهيم ابراش

بالرغم من مرور أكثر من عشرة أيام على الهبة الشعبية الأخيرة التي بدأت في القدس ثم انتقلت بسرعة إلى الضفة وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر، حيث شباب وشابات فلسطين يواجهون المستوطنين والجيش الإسرائيلي في مشهد بطولي رائع للدفاع عن القدس والأقصى ،وبالرغم من سقوط أكثر من عشرين شهيدا والف جريح ....، ما زال البعض حذرٌ في وصف ما يجري بأنه انتفاضة ثالثة ،بلَ وهناك من يشكك بإمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة ضد الاحتلال الإسرائيلي وبجدواها وخصوصا إن اخذت طابعا مسلحا من طرف الفلسطينيين .هذه المواقف ينبني على قراءة سلبية لنتائج الانتفاضتين السابقتين – الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ – ،وعلى الاختلال البيِّن في موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالإضافة إلى حالة الانقسام الفلسطيني وفوضى العالم العربي .

الأمر هنا لا يتعلق فقط بالسلطة الفلسطينية أو مسؤولين ينتمون لها يعبرون عن خشيتهم من أن حالة فوضى تسببها انتفاضة مسلحة غير منظمة وليست محل توافق وطني ،قد توظفها إسرائيل لخلط الأوراق وتحويل الشعب الفلسطيني من ضحية إلى مذنب ، بل إن الأحزاب والفصائل الفلسطينية حالها كحال السلطة الوطنية ما زالت في حالة تردد وأرباك ،سواء فيما يتعلق بتوصيف ما يجري أو في المشاركة فيه رسميا وعلنيا ، وخطابها وإن كان يبارك ما يجري ويدعو للانتفاضة إلا أن هذه القوى والفصائل ما زالت خارج الفعل الحقيقي على الأرض ،وفي حالة انتظار وترقب . كما أن السلطتين في غزة والضفة متخوفتان من أن تؤدي الانتفاضة إلى سقوط سلطتيهما وليس إنهاء الاحتلال.

الجدل حول قيام انتفاضة ثالثة ليس بالأمر الجديد بل إنه صاحب الجدل والمناكفات السياسية بين السلطة الوطنية ومعارضيها خلال السنوات الخمس الماضية على اقل تقدير، كما كان التفكير بهذا الأمر يشغل قادة الحرب والسياسيين الصهاينة كلما طعن فلسطينيا مستوطنا أو قام بدهسه أو جرت عملية لإطلاق النار على إسرائيليين، فالخوف من انتفاضة فلسطينية شاملة للضفة والقدس وغزة وأراضي ٤٨ – انتفاضة ستة مليون فلسطيني – يعتبر أهم ما يشغل قادة الاحتلال وهو الخطر الحقيقي الذي يهدد دولة الاحتلال .

فقد أدى وقف المفاوضات الرسمية عام ٢٠١٠ إلى التساؤل عن البديل لفشل المفاوضات وكيفية الرد على التعنت الإسرائيلي على طاولة المفاوضات وعلى مواصلة عمليات الاستيطان والتهويد في الضفة والعدوان العسكري على غزة. وفيما طرحت منظمة التحرير والرئيس أبو مازن آنذاك سبعة خيارات كبديل للمفاوضات المتعثرة، كانت المقاومة الشعبية السلمية إحداها دون توضيح لمفهوم هذه المقاومة الشعبية ونطاقها وأدواتها ، طرحت قوى المعارضة وخصوصا حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة خيار المقاومة المسلحة و الانتفاضة المفتوحة على كل الاحتمالات كخيار بديل لفشل المفاوضات .خلال خمس سنوات من وقف المفاوضات الرسمية وانغلاق أفق التسوية السياسية جربت منظمة التحرير كل خياراتها البديلة وأهمها الذهاب للأمم المتحدة والاعتراف

> انتفاضة ستة مليون فلسطيني - يعتبر أهم ما يشغل قادة الاحتلال وهو الخطر الحقيقي الذي يهدد دولة الاحتلال

بفلسطين دولة غير عضو تحت الاحتلال والذهاب لمحكمة الجنايات الدولية ،بالإضافة إلى تحريك أو السكوت عن أشكال من المقاومة الشعبية كمقاطعة بضائع المستوطنات داخليا وحراك دبلوماسي خارجي لكشف الممارسات الصهيونية الخ ، وفي المقابل خاضت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي ومعهما فصائل أخرى من منظمة التحرير ثلاث مواجهات عسكرية مع جيش الاحتلال داخل أراضي قطاع غزة وعلى حدوده ،وتم استعمال كل أنواع السلاح في هذه الحروب التي لم تجلب إلا مزيد من الشهداء والجرحى والمعاناة والدمار.

ولكن بعد كل ذلك، وبعد أن استنفذت منظمة التحرير والسلطة والفصائل المعارضة لهما كل خياراتها، وبعد ما جرى سواء كانت إنجازات وانتصارات لخيار الدبلوماسية والعمل السلمي كما تقول منظمة التحرير والسلطة، أو إنجازات وانتصارات عسكرية لخيار المقاومة كما تقول حركة حماس وأحزاب أخرى .... بعد كل ذلك فإن فلسطين كل فلسطين ما زالت تحت الاحتلال، والاستيطان والتهويد متواصلان بل أكثر شراسة واستفزازا، وحصار غزة واذلالها وفصلها عن بقية الوطن ما زال متواصلا، والأهم من ذلك انغلاق أفق أية تسوية سياسية قادمة تلبي ولو الحد الأدنى من الحقوق الوطنية التي تعترف بها الشرعية الدولية للفلسطينيين، كما تراجع المراهنة على المقاومة المسلحة كخيار بديل للعملية السياسية.

لا شك أن الحق بمقاومة الاحتلال سواء سميناه حربا شعبية أو مقاومة شعبية أو كفاحا مسلحا أو انتفاضة أو حق الدفاع عن النفس الخ حق وثابت وطني ما دام الاحتلال قائما على أرضنا، والأمم المتحدة اعترفت بفلسطين دولة تحت الاحتلال مما يشرعن أي عمل ضد جيش الاحتلال ومستوطنيه. إنه حق يستمد شرعيته من القانون الطبيعي والشريعة الدينية والشرعية الدولية، وبالتالي ليس من حق أحد أن يتصرف بهذا الحق ما دام الاحتلال جاثما على أرضنا. الحق بمقاومة الاحتلال يستمر ما دام الاحتلال موجودا، وحتى من منطلق الاستراتيجية السياسية سيكون من غير المنطقي والعقلاني أن يُعلن أي مسئول فلسطيني التخلي عن الحق بمقاومة الاحتلال ،كما لا يجوز التفريط به من خلال هدنة مع العدو أو اتفاقات موقعة معه، إلا بقرار من الشعب وبإرادته الحرة، حتى الدساتير لا يجوز أن تتضمن نصوصا تقول بإلغاء الحق بمقاومة الاحتلال. كما لا يجوز لأي مسئول أن يسقط الحق بمقاومة الاحتلال وفي نفس الوقت يطالب المجتمع الدولي بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، لأن الحق بالمقاومة جزء من الشرعية الدولية.

الحالة الفلسطينية بكل تشعيباتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تبرر الانتفاضة، ولا ندري إن لم ينتفض الفلسطينيون اليوم حيث كرامتهم تمتهن من الاحتلال والحصار وأرضهم تسرق كل صباح ومقدساتهم تدنس كل يوم وأفاق المستقبل مظلمة مدلهمة لا تمنح ولو بصيص أمل لأجيال المستقبل، فمتى سينتفضون ويثورون ؟!.

الانفلات الاستيطاني والعنصرية الصهيونية

جميل السلحوت

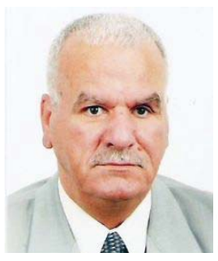

الانفلات الاستيطاني في الضّفة الغربيّة المحتلة وجوهرتها القدس الشريف ليس جديدا ولا عفويًا، بل هو منهج تربويّ وتدريبيّ ووظيفيّ منذ بداياته، وهو لا يقتصر على استباحة الأراضي الفلسطينيّة ومصادرتها والبناء عليها لاحلال المستوطنين مكان مواطنيها الفلسطينيّين، بل يتعدّى ذلك إلى استباحة حياة الفلسطينيّين وقتلهم، وحرق مزروعاتهم وبيوتهم ومساجدهم، واغلاق طرقاتهم، وحرق وتكسير سيّاراتهم تحت حماية أذرع الأمن الاسرائيليّة المختلفة، والسّرطان الاستيطاني المتواصل لا يشكل متاريس استيطانيّة متقدّمة في عمق الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ فحسب، بل يتعدّى ذلك لفرض حقائق على الأرض تمنع حلّ الدّولتين، أيّ منع اقامة الدّولة الفلسطينيّة على هذه الأراضي حسب قرارات الشّرعيّة الدّوليّة، وبالتّالي منع الشّعب الفلسطينيّ من حقّه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشّريف.

وبما أنّ الدّول صاحبة القرار والقادرة في الحفاظ على النّظام الدّولي المعمول به بعد الحرب الكونيّة الثّانية لا تزال تتعامل مع اسرائيل كدولة فوق القانون الدّولي، فإنّ هذا يشجّعها بناء حلمها الصّهيونيّ القائم على التّوسّع واحتلال أراضي الغير، ويقودها إلى ممارسة سياسيّة عنصريّة واضحة ضدّ "الغوييم" غير اليهود، فعلى سبيل المثال لا الحصر سارعت حكومة نتنياهو في الأيّام القليلة الماضية إلى اقرار قانون يسمح لقواها الأمنيّة بنشر قنّاصين لاصطياد قاذفي الحجارة والزّجاجات الحارقة وقتلهم، وفرض عقوبات تصل إلى السّجن لمدة عشرين عاما على قاذفي الحجارة، وفرض غرامات باهظة على ذوي الأطفال الذين يلقون الحجارة، وهذه القوانين خاصّة بالفلسطينيّين فقط، أمّا المستوطنون فهم طلقاء يقتحمون البلدات العربيّة، يحرقون المزروعات والأشجار، يعتدون على البيوت الآمنة، يقطعون الطرقات ويحطمون السّيارات العربيّة على مرأى ومسمع جيش الاحتلال بل تحت حمايته. والجيش نفسه الذي يقتحم البلدات العربيّة بسبب ودون سبب ويعيث فيها تحطيما وضربا واعتقالات، لم يحرّك ساكنا ضدّ المستوطنات التي انطلق منها حارقو عائلة دوابشة والطفل محمّد أبو خضير أحياء حتى الموت، ولم يهدم بيوت القتلة ولن يهدمها، والسّبب أنّ "الدّيموقراطيّة الصّهيونيّة" لها قانونان، واحد يطبّق على الفلسطينيّين والثّاني يتسامح مع اليهود. بل إنّ الشّرطة الاسرائيليّة قامت بقتل الشّاب فادي علون في القدس بعد أن استجار بها لحمايته من المستوطنين الذين هاجموه كما يتضّح من الشّريط المصوّر للحادثة، وقام المستوطنون بركله ودوس جثمانه وهو ميّت وأمام رجال الشّرطة المتواجدين في المكان!

> السّبب أنّ «الدّيموقراطيّة الصّهيونيّة» لها قانونان، واحد يطبّق على الفلسطينيّين والثّاني يتسامح مع اليهود.

واسرائيل التي لا تعبأ بالقانون الدّولي، ولا بقرارات الشّرعيّة الدّوليّة، ولا بلوائح حقوق الانسان، ولا باتفاقات جنيف الرّابعة بخصوص الأراضي التي تقع تحت الاحتلال العسكري، تحكم الفلسطينيّين بقوانين عنصريّة تفوق تلك التي كانت في جنوب افريقيا زمن الحكم العنصريّ، ومع ذلك فإنّها تلقى الدّعم اللامحدود من الدّول التي يحلو لها أن تسمّي نفسها "العالم الحرّ" وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وعنصريّة اسرائيل وقوانينها ليست خافية على الرأي العام العالميّ، وهنا تجدر الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي اعتمد في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٥ واعتبر الصهيونية "شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصريّ"

وقد جاء هذا القرار الأمميّ اعتمادا على الوقائع والأحداث التي ثبتتها اللجان المختصّة في مختلف مجالات حقوق الإنسان، بل طالب القرار دول العالم بمقاومة الأيديولوجيّة الصهيونيّة باعتبار أنّها "تشكل خطرا على الأمن والسلم العالميّين".

ورغم أن القرار ألغي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ كشرط لدخول إسرائيل في مفاوضات السّلام في مدريد، فإنّ حقوقيين يعتبرون أن إلغاءه لا يغيّر شيئا من واقع عنصريّة إسرائيل لأن الإلغاء جاء لاعتبارات سياسيّة محضة، تماما مثلما لم تغيّر اسرائيل نفسها قوانينها العنصريّة.

والانفلات الاستيطانيّ الحالي، وممارسات الحكومة الاسرائيليّة في المسجد الأقصى والقدس خاصّة وبقيّة الأراضي العربيّة المحتلة، يتطلب من الجامعة العربيّة ودول عدم الانحياز التّوجه إلى مجلس الأمن الدّولي لاستصدار قرار ملزم بتوفير الحماية الدّوليّة للشّعب الفلسطينيّ، ووضع جدول زمنيّ للانسحاب الاسرائيليّ من الأراضي الفلسطينيّة، لتمكين الشّعب الفلسطينيّ من اقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشّريف، وهذا سيحفظ حقوق دول وشعوب المنطقة، ويحفظ السّلم العالميّ أيضا.